ان **الصين الشعبية** دولة تقدمية كبيرة ، تؤيد حركات التحرر الوطني ، وتقف في المعسكر المعادي للامبريالية ، لذا فان حصول العرب على السلاح الصيني لا يتناقض مع واقع الصراع وملابساته وحقيقة القوى المشتبكة فيه بصورة مباشرة أو غير مباشرة . بيد ان صناعة الصين الحربية لم تصل رغم تقدمها المستمر السريع الى مستوى مجابهة الاسلحة الامريكية في حرب تقليدية . وتستطيع الاسلحة الصينية تعزيز القوة الحربية العربية الى مدى يمكنها من المجابهة لو ان التخطيط العربي يتجه نحو تسليح الجماهير لخوض حرب شعبية طويلة الامد تعتمد على السلاح الحربي والسلاح الايديولوجي . ولكن هذه مسألة لا يمكن ان تخطر على بال اصحاب فكرة استبدال السلاح السوفييتي لانها مرتبطة في الاصل بضرورة تبديل بنية النظام السياسي وبنية قوته المسلحة وتثويرهما قبل البدء بتحسين نوعية السلاح . ولو افترضنا جدلا ان الصين صنعت — اليوم او غدا — سلاحا متطورا قادرا على مجابهة السلاح الامريكي في حرب تقليدية، فان المسألة كلها ستعود بشكل او باخر الى السؤالين التاليين : هل سيستطيع اصحاب فكرة الاستبدال الانسجام مع الخط الصيني وهم الذين اصطدموا مع الخط السوفييتي لاسباب ايديولوجية . ام ان الصدام مع الخط الصيني سيكون مماثلا للصدام مع الخط السوفييتي ان لم يكن اشد حدة ؟ وهل تتضمن استراتيجية الصين الشعبية اصلا احتمال مجابهة مباشرة مع الولايات المتحدة في الشرق الاوسط ، وهل تملك بكين الاداة اللازمة والمرتكزات الضرورية للمجابهة في هذه البقعة من العالم ؟

ويتمثل البديل الثاني بعد الصين الشعبية في الدول الغربية المتقدمة . ولكن العودة الى التفكير بهذه الدول كمصدر للسلاح اللازم لمجابهة اسرائيل يعني العودة بشكل أو بآخر الى الخطأ السياسي — الاستراتيجي الذي وقع به العرب منذ بداية الصراع . لان تعديل مواقف الدول الغربية من اسرائيل وخاصة بعد حرب حزيران ١٩٦٧ لم يبدل طبيعة هذه الدول الامبريالية تبديلا جذريا ، ولم يقلب سياستها رأسا على عقب ، ولم يحولها من دول معادية لحركات التحرر الى دول تدعم حركات التحرر وتؤيدها . بيد ان الحقيقة العلمية تفرض علينا ان لا نتحدث عن اوروبا كلها كجسم واحد ، وأن ننظر الى كل دولة اوروبية على حدة ، مع تبيان التمايز الاكيد في مواقفها وسياساتها ذلك التمايز الناجم عن التناقض داخل المعسكر الامبريالي نفسه . وسيقتصر حديثنا هنا على ثلاث دول اوروبية متقدمة فقط هي انكلترا وفرنسا وايطاليا ، وسنسقط الدول الاوروبية الاخرى من البحث لعدم وجود صناعة حربية قوية فيها ، كما سنسقط المانيا الغربية رغم تطورها التكنولوجي نظرا لتبعيتها الكلية للولايات المتحدة في مجال التسليح . ولن نتطرق الى الحديث عن سويسرا نظرا لانها امتازت بصنع الاسلحة الخفيفة التي لا تستطيع — رغم اهميتها — قلب موازين القوى بشكل فعال .

بريطانيا : في آب ١٩٧٢ ، وبعد خروج الخبراء السوفييت من ج.م.ع. ذكرت وكالات الانباء العالمية ان القاهرة تسعى لشراء اسلحة ومعدات بريطانية ، وكان الرئيس السادات قد اشار الى ذلك قبل عدة اشهر . واكد جوزيف غودبر وزير الدولة البريطاني النبأ في ١٨ نيسان من العام نفسه في كلمة القاها امام الجمعية العربية — البريطانية قال فيها بأن بلاده مستعدة للنظر « بعطف » الى كل طلب جديد للسلاح من الدول العربية (النهار ١٩٧٢/٨/٢) وعندما زار الفريق اول محمد صادق وزير الحربية المصرية السابق الكويت والسعودية تطرق الى بحث مسألة شراء طائرات لايتنغ البريطانية (الانوار ٧٢/٨/٢٢) ، وبعد زيارة وزير الخارجية المصري محمد حسن الزيات للندن في نطاق الحملة الدبلوماسية لكسب الاصدقاء ظهرت انباء تؤكد بان مصر تنوي شراء صواريخ ارض — جو من طراز رايبر قيمتها ٥٩ مليون دولار من شركة « بريتش ايرو كرافت كوربوريشن » بالاضافة الى الدبابات تشفتين والطائرة الفرنسية — الانكليزية